مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ١ ـ ربيع ١٩٨٦ (الصفحات من ١٣٩ ـ ١٦٤)

المرأة والجريمة: اتجاهات حديثة في علم الإجرام

فهد ثاقب الثاقب

قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

مقدمة:

من الملاحظ أن النظريات والتفسيرات العلمية المختلفة لأسباب السلوك الإجرامي والمنحرف كما يراها البعض تتناول أساسا تفسير انحراف وجريمة الرجل. ومنذ بدأت الدراسات العلمية في التعرض لهذه الظاهرة منذ ظهور النظريات المختلفة، البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية والأقتصادية ومحاولة تفسير الأسباب التي تدفع الناس الى انتهاك القانون، فالواضح أن محور النظريات كان الرجل وليس المرأة، ورغم وجود بعض الاستثناءات التي نلاحظها فيما كتبه الرواد الأوائل أمثال (Lombroso & Ferrero, 1895) ومن جاء بعدهم مثل (Pollak, 1950)، وغيرهم ممن اهتموا بجريمة المرأة، إلا أن هذه الدراسات ظلت محصورة في عدد قليل واتسمت بالبساطة في طرحها وتحليلاتها مقارنة بالنظريات التي حاولت تفسير انحراف الرجال. وهكذا لا نجد غرابة، كما يشير David — Ward . في أن نجد الكتب العلمية الخاصة بعلم الإجرام لا تتضمن إلا فصلاً واحداً أو أقل حول المرأة والجريمة، والسبب في هذا القصور كما يراه، هو «أن معرفتنا بطبيعة وأسباب جريمة المرأة لا تعدو في تطورها ما كانت عليه معرفتنا بجريمة الرجل قبل ثلاثين عاما أو نحوها(Simon, 1975 .1).

ولنا أن نتساءل عن سبب انصراف علماء الإجرام عن هذا الموضوع وإهمالهم له. يرى البعض أن تفسير ذلك يرجع إلى ضآلة نسبة النساء المخالفات للقانون حتى عهد قريب باستثناء مرتكبي الجرائم الأخلاقية، مثل ممارسة البغاء. ولكن Smart (1975: 1-3) تعلل ذلك بأسباب أخرى فترى أن كلا من علم الإجرام وعلم الاجتماع يأخذان

موقفا متحيزا واضحا في اهتمامهما بقضايا الرجل كما أن علماء الإجرام التقليديين وعلم الإجرام كتخصص إنما نشأ ليكون في خدمة صانعي القرار السياسي والإداريين، ولما كانت هذه الفئة لم تنظر إلى جريمة المرأة باعتبارها مشكلة اجتماعية، فلم تكن ثمة حاجة لقيام الاكاديميين بدراسة هذه الظاهرة. وتستند الكاتبة في ذلك الى آراء Walker الذي يقرر «بأن جرائم المرأة لا تمثل مشكلة اجتماعية، لأنها مجرد جرائم عادية لا تفرض على المجتمع تكاليف اقتصادية أو جسمانية». أو انها جرائم أخلاقية كالدعارة، ويبدو أن معظم النساء، المخالفات ـ فيما عدا البغايا ـ ممن يقدمن للمحاكمة لأول مرة، يعتبر مجرد مثولهن أمام المحكمة رادعا لسلوكهن في المستقبل على عكس ما يحدث بالنسبة للرجال، كما ترى Naffin (1981:70) أن سبب تجاهل جريمة المرأة يعزى إلى ان معظم علماء الإجرام من الرجال، هذا إضافة إلى التجاهل الكلي لقضايا المرأة في علم الاجتماع.

بيد أن هذا التجاهل لجريمة المرأة والذي امتد لفترة طويلة، أخذ في الانحسار وتحول إلى اهتمام مطرد من بداية السبعينات، وبدت ملامح هذا الاهتمام في ظهور عشرات البحوث والكتب العلمية التي أخذت طريقها إلى النشر إلى جانب عقد الندوات العلمية في هذا الموضوع، وصدور أعداد تخصص له في بعض دوريات علم الإجرام. وهكذا تناول الباحثون العديد من الجوانب التي تتصل بالموضوع، ومنها ما يعالج معدلات جرائم المرأة، وأنماطها، وأسبابها، وموقف الشرطة والمحاكم من المرأة المخالفة للقانون، والواقع أن هذا الاهتمام يعود إلى ما لاحظه علماء الإجرام من أن إحصاءات الجريمة في الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية تشير إلى زيادة تورط المرأة في مخالفة القوانين وإلى تنوع أنماط تلك الجرائم منذ السبعينات. وقد أعتقد البعض أن هذه الزيادة نتيجة تأثير الأفكار المتصلة بحركة تحرير المرأة، الى جانب التغير الذي طرأ على الدور الذي تقوم به المرأة خاصة عملها خارج المنزل (Rosenblatt & Greenland 1974 Simon, 1975; Adie, 1975). وإن كان ذلك لا يدل على وجود اتفاق عام حول التسليم بزيادة حجم الجرائم أو تنوع أنماطها، أو ربط الزيادة في هذه المعدلات بحركة تحرير المرأة، ولكن الواقع أن هناك من يختلف مع هذه الفرضيات(Smart, 1979; Steffersmeier, 1978).

أهداف الدراسة:

لعل مما يسترعي الانتباه ذلك الاهتمام المطرد بين علماء الإجرام الغربيين بجرائم المرأة منذ عقد السبعينات، وقد ازداد هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة. ولكن الملاحظ أن المكتبة العربية تكاد تخلو من الدراسات النظرية والميدانية التي تعالج هذا الموضوع.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جوانب المشكلة، ومحاولة الإجابة عن عدد من التساؤلات التي ترتبط بها. فهل إقدام المرأة على مخالفة القوانين في الغرب قد ازداد فعلا كما تشير الإحصاءات الرسمية؟ ثم ماهي معدلات الزيادة بين البالغات والأحداث؟ وهل أقبلت المرأة، كما يدعي البعض، على ممارسة أنماط جديدة من السلوك الاجرامي كانت إلى عهد قريب قاصرة على الرجل؟ وهل هناك تساهل من جانب الشرطة والمحاكم نحو المرأة المخالفة للقانون أم أن هناك ميلا ألى التشدد كما يشير البعض؟ وما هو واقع المؤسسات العقابية النسائية في تلك البلدان؟ وما هو أثر الحياة في تلك السجون على المرأة وأفراد عائلتها؟ وما هي أسباب سلوك المرأة الإجرامي؟. مثل هذه التساؤلات وغيرها هي ما سوف نحاول الإجابة عنها؟ من خلال تحليل الدراسات العلمية الحديثة، لعلنا نستطيع بذلك أن نسد فراغا متواضعا في مكتبتنا العربية.

معدلات وأنماط جرائم المرأة:

هناك شبه اتفاق بين الباحثين حول زيادة معدلات جرائم المرأة وتنوع أنماطها منذ الستينات سواء في الولايات المتحدة أو انكلترا، وإن كان ثمة اختلاف حول تفسير أسباب زيادة هذه المعدلات. وتشير Simon التي قامت بدراسة جرائم المرأة في الولايات المتحدة فيما بين الأعوام ١٩٥٣ ـ ١٩٧٢ إلى أن نسبة انخراط المرأة في الجريمة في ارتفاع مستمر وخاصة في ما يطلق عليه Serious Crimes إذ بلغت نسبة النساء في مجموع الموقوفين نحو ٨,١٠٪ عام ١٩٥٣، و١١,٠٪ عام ١٩٦٠، ونحو ٣,١٥٪ عام ١٩٧٢ وترتفع تلك المعدلات لتصل الى ٣,١٩٪ عام ١٩٧٢ من مجموع الموقوفين على ذمة التحقيق في ما يسمي بالجرائم الخطيرة. وترى أن ارتفاع تلك المعدلات بعد عام ١٩٦٧ يعود إلى زيادة مشاركة المرأة في جرائم الملكية وخاصة السرقة، حيث كانت نسبة الموقوفات إلى مجموع الموقوفين في جرائم الملكية خلال عام ١٩٥٣ هي ١ـ١٢، بينما نلاحظ أن النسبة تنخفض الى ١ـ٧,٤ من مجموع الموقفين عام ١٩٧٢، وكان مصدر هذه الزيادة في جرائم الملكية زيادة عدد السرقات التي ترتكبها المرأة، وقد بلغت نسبة الموقوفات لجرائم السرقة ١ـ٧ عام ١٩٥٣، بينما وصلت تلك النسبة ١ـ٣ عام ١٩٧٢. إضافة إلى ذلك تزداد مشاركة المرأة في مايسمى جرائم ذوي الياقات البيضاء White Coller Crimes مثل جرائم التزوير، والتزييف، والاحتيال، والاختلاس التي ازدادت بوجه خاص منذ عام ١٩٦٧، أما مشاركة المرأة في جرائم العنف فلم يطرأ عليها تغيير يذكر منذ الخمسينات (Simon 1975: 36: 46) وتعبر Adler (1975: 14 — 18) التي قامت كذلك بدارسة احصائية

لجرائم النساء في الولايات المتحدة عن موقف مماثل في التنويه بأن رياح التغير قد أثرت في سلوك المرأة، وأن معدلات جرائم النساء قد تجاوزت معدلات الرجال في معظم الجرائم. وتشير إلى أن نسبة الموقوفات لجريمة الاختلاس قد ارتفعت بنسبة ٢٨٠٪ فيما بين الأعوام من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢، وارتفعت مشاركة المرأة في جرائم السرقة بنسبة ٢٠٣٪، وجريمة السطو ١٦٨٪ والسلب بنسبة ٢٧٧٪. وتعتقد أن المرأة أصبحت تمارس مختلف أنماط الجرائم ومنها السطو المسلح على البنوك، والابتزاز، والسلب، والربا، وأعمال العنف بما في ذلك جرائم القتل، ولم تكن زيادة المعدلات وتنوع الأنماط قاصرة على النساء البالغات فقط بل شملت الأحداث أيضا، فنجد في الولايات المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٢ تقفز نسبة الموقوفات أقل من ١٨ سنة المقترفات جرائم السلب حيث تصل الى ٨, ٥٪، والسرقة الى ٣٧٪، والسطو ١٧٧٪، وسرقة السيارات ١١٠٪.

ويتفق ما أشار إليه (Noblit & Burcart (1976: 655 — 657 في دراستهما لجرائم المرأة خلال الفترة بين الأعوام ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢ مع ما ذهبت اليه Simon من أن زيادة معدلات مشاركة المرأة في الجرائم الخطيرة يعود إلى زيادة مشاركتها في جرائم الملكية وخاصة السرقة، إلا أن النتائج التي توصلا إليها تنطبق على الكبار وحدهن ولا تنسحب على الأحداث. فقد تبين لهما بأخذ سن الموقوفات في الاعتبار، بأن زيادة مشاركة المرأة في جرائم الملكية مقارنة بجرائم العنف أو الجرائم الأخرى لا ينطبق إلا على البالغات دون الأحداث. كما وجدا أن الزيادة في معدلات جرائم الأحداث أعلى من البالغات في جرائم السرقة، ولكن الزيادة في معدلات جرائم العنف كانت مساوية للزيادة في جرائم الملكية بين الأحداث، وتعتقد Adler (1975: 93 — 95; 109) في أن الشرطة لو اتبعت نفس الأسلوب في معاملة الأحداث المنتميات إلى الطبقة الوسطى لظهرت معدلات انحراف الإناث مقارنة لمعدلات الذكور. وتؤكد على أن الفتيات أصبحن يمارسن أنماطا سلوكية منحرفة كالسرقة، والانضمام إلى العصابات، وشرب الكحوليات تماما كما يفعل الفتيان. وهكذا ارتفعت معدلات الجرائم الرئيسية من أعوام ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢ بنسبة ٨٢٪ للذكور و ٣٠٦٪ للإناث. وتتوقع بصرف النظر عن الخلفيات الطبقية للفتيات أن ترتفع معدلات الانحراف بينهن، كما أن الجرائم المرتكبة سوف تزيد في عنفها وخطورتها.

كذلك قام Steffensmeier & Steffensmeier (1980: 80 — 82) بدراسة اتجاهات انحراف الأحداث بين الإناث اعتمدا فيها على إحصاءات الشرطة الفديرالية للأعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٦ إلى جانب إحصاءات محكمة الأحداث إضافة إلى عشرات الدراسات الميدانية. وكان هدف هذه الدراسة هو تقييم الافتراضات القائلة بالتغير في

طبيعة انحراف الفتيات. وقد توصلا إلى أن اشتراك الفتيات في جرائم العنف والانتماء إلى عصابات الأحداث قد ازداد بشكل محدود للغاية. وتشير الدراسة إلى ميل نحو ارتفاع معدلات انحراف الفتيات إلا أنها تقتصر على السرقة والهروب من المنزل، وشرب الكحول في أعمار دون السن القانونية، ثم تدخين الماريوانا، وفي مقابل ذلك تبين لها تفوق البالغين الكبار في زيادة معدلات جرائم الاحتيال.

ويختلف الكاتبان مع ما توصلت إليه Adler في تفسيرها للزيادة المطردة في جرائم الأحداث مقارنة بالكبار وما تعتقد من أنها مؤشر على زيادة الجريمة بين البالغين في المستقبل. وينبع اعتراض الكاتبين من اعتقادهما بأن انحراف الأحداث يعود إلى الحرية الجنسية في أعمار مبكرة، ونظام العلاقات بين الجنسين، والثقافة الفرعية المنحرفة، ولكن كل هذه الأمور يمكن تجاوزها عند الوصول إلى سن الرشد والزواج، وبالتالي تقل احتمالات المشاركة في الجريمة. ويستدلان على رأيهما بأن عددا من هؤلاء الأحداث قد بلغوا فعلا سن الرشد ورغم ذلك لم تتغير أنماط الجريمة بين الكبار في السنوات الأخيرة. ويعتقدان أن التغير الاجتماعي السريع الذي حدث في الستينات ثم هدأ نسبيا في السبعينات قد انعكست آثاره على الاحصائيات، والملاحظ أن معدلات انحراف الأحداث من كلا الجنسين قد زادت عن الكبار، ثم بدأت معدلات الإناث في الانخفاض مع مطلع السبعينات. والسبب في ظهور زيادة لمعدلات الإناث نشأ عن تحليل إحصائي خاطىء، ذلك أن معدلات الإناث كانت منخفضة بدرجة كبيرة مقارنة بالذكور، ولكن عندما تعرضت للارتفاع بدت الزيادة في شكل كبير. ويعتقد الباحثان بأنه عند وصول هؤلاء الأحداث إلى سن الرشد فسوف تكون الزيادة في معدلات السرقة نتيجة الفرص المتاحة لسرقة المخازن بين الكبار والأحداث. كما يشيران إلى زيادة معدلات الاحتيال بين الكبار وخاصة إصدار شيكات بدون رصيد، حيث تكون الفرصة محدودة أمام الأحداث. بينما سجلت الفتيات زيادة في مخالفة قوانين تعاطي الخمور والهروب من البيت. وخلصا إلى انه لا يوجد ما يشير إلى تغير في أنماط جرائم المرأة.

هذه النماذج التي استعرضناها آنفا تمثل كثيرا من الدراسات التي حاولت أن تثبت أن معدلات جرائم المرأة في الولايات المتحدة وأوربا الغربية في زيادة مطردة، وأن المرأة أصبحت تمارس في الوقت الحاضر أنماطا من السلوك الإجرامي كانت في الماض وقفا على الرجل، كجرائم الاعتداء على الملكية، وجرائم ذوي الياقات البيضاء، وجرائم العنف، والمخدرات. (انظر مثلا: Norland & Shover, 1977; Rosenblatt & Greenland, 1974, James et al, 1979; Epperson et al, 1982; Townes et al 1981; Sandhu, 1977; Datesman etal, 1975).

ورغم ذلك هناك فريق آخر يعارض تلك التفسيرات ويختلف معها. وهناك اتفاق على أن البيانات الإحصائية للولايات المتحدة تشير إلى أن الزيادة في مشاركة المرأة تقتصر على جرائم الملكية وجرائم ذوي الياقات البيضاء، وأن جرائم العنف ظلت محتفظة بمعدلاتها منذ الستينات وهو ١٠٪ من مجموع الموقوفين. ويعود الاختلاف في تفسير تلك الاحصائيات الى أن البعض لم يأخذ في اعتباره، كما تشير Rans (1978: 45) ، ماطرأ من زيادة في أعداد الشرطة منذ الستينات إلى جانب استخدام الأجهزة الحديثة المتطورة في اكتشاف الجريمة والقبض على الفاعل، هذا إضافة إلى التقدم الذي شمل عمليات جمع وتحليل البيانات الإحصائية باستخدام العقول الآلية الحديثة، ولا يمكن كذلك أن نغفل التغيرات التي دخلت على تعريف بعض الأنماط السلوكية وتحويلها من جنحة إلى جناية.

وتنتقد Smart (1979: 53 — 54) الطريقة الإحصائية التي لجأ اليها البعض، وخاصة Adler في تناول تلك الإحصائيات بالتحليل. فتشير إلى أن المقارنة بين معدلات الرجال والنساء طريقة خاطئة، فاذا أخذنا إحصاءات الجريمة في انكلترا وويلز في الفترة بين ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ نجدها تشير إلى زيادة معدلات جرائم المرأة فيما يتعلق بالقتل بنسبة ٥٠٠٪، إلا أن الملاحظ لعدد تلك الجرائم يجد أنها كانت في عام ١٩٦٥ تمثل جريمة واحدة وفي عام ١٩٧٦ كانت خمس جرائم. كما أن مقارنة جرائم المرأة بجرائم الرجل خاطئة لأن قلة عدد جرائم المرأة يجعل أي تغير فيها مقارنة بجرائم الرجال سوف يؤثر على نسب المرأة أكثر من التغيير الذي سوف يظهر في نسب الرجال لكثرة عددهم. وتضيف أيضا انه من الخطأ أن تجري مقارنة لعقد من السنين وغرس انطباع بأن العقود السابقة كانت خالية من الجريمة بينما تمثل هذه الظاهرة سمة عامة تشترك فيها كل العصور. وتبين إحصاءات انكلترا، على سبيل المثال، أن جرائم المرأة ليست ظاهرة حديثة، إذ ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في جرائم الملكية في الفترة بين الأعوام ١٩٣٥ ـ ١٩٤٦ ارتفاعا حادا، ثم عادت وتراجعت خلال الفترة بين الأعوام ١٩٤٦ ـ ١٩٥٥ ثم ارتفعت مرة اخرى في فترة الاعوام ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ بنسب أقل مما كانت عليه في الفترات الأخرى مقارنة بنسب الرجال. وتعتقد الكاتبة أن الاحصاءات الرسمية، . خاصة تلك المتعلقة بالموقوفين، لا يمكن اعتبارها موضع ثقة خاصة عندما تتعرض القوانين للتغير.

كما تختلف Smart (1979: 51; 55) مع الافتراض القائل بأن انحراف الأحداث في الوقت الحاضر سوف يشكل نموذجا لانحراف المرأة في المستقبل. وترى بأن هاتين الظاهرتين تختلف كل منهما عن الأخرى من حيث الأشخاص والأهداف والدوافع. فالمعروف أن إحصاءات جرائم الأحداث تشير إلى أن النسبة هي ٧ـ١ مقارنة بالذكور، كما أن الدراسات التي اعتمدت على ما يسمي بطريقة الاعتراف الذاتي Self report تشير إلى نسبة ٢ـ١ مقارنة بالذكور. إلا أنها تعتقد أن ارتكاب الإناث لجرائم العنف وسرقة

السيارات والسرقات وغيرها من الجرائم التي يرتكبها الرجال عادة تعتبر أقل من نسب الذكور كما بينت الدراسات. وتقرر بأنه رغم ممارسة الذكور والإناث للجنس خلال فترة المراهقة إلا أن هناك اتجاها نحو التركيز على جرائم الإناث الجنسية بدعوى حماية المرأة. ومن بين أسباب تلك الزيادة النظرة التي تحملها الشرطة للفتيات، حيث تتعرض الفتاة لرقابة أكثر شدة، وقد تتعرض الفتاة غير المتزوجة للاعتقال بسبب تصرفات جنسية مخالفة للقواعد الأخلاقية وليس القانونية. ونتيجة هذه النظرة تتعرض الفتيات لعقوبات أشد ويرسل بهن إلى المؤسسات الإصلاحية بينما لا يمثل نفس السلوك انحرافا اذا اقترفه الفتيان. ولذلك فإن الإحصاءات في الولايات المتحدة وانكلترا تشير إلى معدلات مرتفعة في الانحرافات الجنسية بين الفتيات وما يتبع ذلك من عقوبات شديدة توقع عليهن (Smart, 1967: 21 — 23) وتشير Fabian (1979: 26) إلى أن معظم من تعتقلهن الشرطة من الفتيات بسبب سلوكهن الجنسي يستبقين لفترات أطول من الفتيان، ويجري كل ذلك تحت ما يسمى بالعمل على حمايتهن. والواقع أن هؤلاء الفتيات لم يرتكبن جرائم تسبب ضررا اجتماعيا.

أما عن الأقطار الأخرى فتشير Sinom (1975: 103; 117 — 118) إلى أن إحصاءات الجريمة في انكلترا تؤكد على زيادة مشاركةالمرأة في الجريمة، وأنها تبدو بشكل خاص في جرائم السرقة والاحتيال. وفي استعراضها لإحصاءات الجريمة لنحو خمسة وعشرين قطرا من مختلف أنحاء العالم، لاحظت أن هناك علاقة محدودة بين معدلات جرائم المرأة والنمو الاقتصادي في تلك الأقطار. كما لم تجد علاقة ذات دلالة بين معدلات الموقوفات من النساء مقارنة بمعدلات الموقوفين من الرجال في تلك البلدان. وكذلك ليس هناك ما يشير إلى زيادة معدلات الجريمة في تلك الأقطار بين عقدي الستينات والسبعينات. ويشير كل من Mukberjee & Fitzgerald (1981: 161 — 164) في دراستهما لإحصاءات الجريمة في استراليا خلال الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٧٦ إلى انه فيما يتعلق بالجرائم الموجهة ضد الأشخاص كانت الزيادة في معدلات الرجال أعلى من الزيادة في معدلات النساء. وفيما يتعلق بجرائم الملكية فقد تبين لهما أنه منذ الخمسينات هناك ارتفاع في معدلات الجريمة بين كلا الجنسين. أما في غرب استراليا فقد كانت الزيادة في معدلات جرائم المرأة منذ الستينات أعلى من الزيادة في معدلات الرجال.

المرأة وأجهزة تطبيق القانون:

يعتقد البعض أن الأجهزة المختصة بتطبيق القانون في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، كالشرطة والمحاكم، تصدر أحكاما متسامحة إزاء المرأة المخالفة للقانون. وترى هذه الفئة أن تلك الأحكام تنبعث عن مواقف القائمين على تلك الأجهزة بدافع الشهامة أو

احترام المرأة، فالمرأة المخالفة للقانون لا يتم التبليغ عنها في معظم الأحوال حتى لو شوهدت أثناء اقتراف المخالفة. وحتى لو أبلغ عنها فيمكن أن تسمع الشرطة ولكن لن يقيد الحادث في السجلات، أو أن القاضي سوف يجد بدائل لعقوبة السجن كالغرامة أو فرض العقوبة مع إيقاف التنفيذ. ويرى أصحاب هذا التصور في هذه التدابير ما يفسر المعدلات المنخفضة لجرائم النساء من مخالفي القانون. ويمثل Pollak (1950) و Reckless (1961) و Cavan (1962) بعض أنصار هذا الاتجاه. إلا أن هذه الافتراضات لم تستند في الواقع إلى دراسات ميدانية بل اعتمدت على مجرد ملاحظات. ولكن من ناحية أخرى هناك دراسات ميدانية توصلت إلى نتائج مماثلة وأشارت الى أن هناك معاملة خاصة تلقاها المرأة المخالفة للقانون، فقد أشار Nogel & Weitzman (1971) في دراستهما التي اعتمدا فيها على عينة كبيرة على مستوى الولايات المتحدة، إلى أن الاحتمال أقل بالنسبة لحبس المرأة احتياطيا قبل المحاكمة، أو أن تودع بالسجن بعد المحاكمة مقارنة بالرجل. وانتهيا إلى التسليم بأن هناك محاباة للمرأة من جانب المحاكم. وأن العاملين في القضاء ينظرون إلى المرأة باعتبارها مخلوقاً ضعيفاً وبحاجة إلى الرعاية والحماية (Steffensmeier, 1980: 346 — 347)(انظر مثلا: Green, 1961: pope, Bernstein et al, 1979 Scott, 1974; Simon, 1975; Baeb & Furgeson, 1967).

وفي الجانب الآخر نلاحظ اتجاها مناقضا، فهناك دراسات أخرى تشير إلى أن المرأة قد تجد معاملة أشد مما يلقاه الرجل من جانب تلك الأجهزة وذلك بدافع الردع والحماية. وترى Smart (1976: 106 — 137) أن الدراسات التي أجريت في كل من الولايات المتحدة وانكلترا تشير إلى وجود تحيز ضد المرأة تمارسه الأجهزة المطبقة للقانون فيما يتعلق بالسلوك الجنسي. فالمرأة أكثر عرضة للاعتقال إذا كانت من البغايا، والفتاة أكثر عرضة للاعتقال إذا أقامت علاقة جنسية غير مشروعة. أما فيما يتعلق بجرائم الأشخاص وجرائم الملكية فلا نجد تحيزا ضد المرأة، بل تشير الأدلة إلى أن المتهمات في جرائم الملكية من النساء والفتيات يعاملن بصورة أسهل من معاملة الرجال. وقد قام Tellman & Landry (1981: 76 — 77) بدراسة موسعة على مستوى الولايات المتحدة توصلا منها إلى أن الفتيات من مرتكبي Status Offences ممثلات في السجون والمحاكم والشرطة بصورة غير متكافئة مقارنة بالذكور. هذا التمثيل غير المتكافىء جاء نتيجة التوقعات الاجتماعية للدور الذي يجب أن تقوم به الفتاة. وتبين لهما أن العقوبات الأشد وقعت على الفتيات في جرائم مثل الهروب من البيت أو سرقة سيارة للنزهة، ولما كان الأهل هم المصدر الأساسي للشكوى في مثل هذه الحالات، فإن ردود فعل الأهل لها دخل كبير في ذلك. وعند دراسة عامل السوابق ونوع الجريمة وجدا أن قرارات السجن لم تشكل تحيزا واضحا أو في صورة منتظمة.

وقد قامت Hiller & Harcick, (1981: 166 — 118) بدراسة معاملة الأحداث المنحرفين في استراليا، وتبين أن معظم الفتيات اللاتي اعتقلن بسبب Status Offences مثل شرب الكحول تحت السن القانوني، الهروب من المنزل، مرافقة شخص غير مرغوب فيه، التسكع في الشوارع، إيقاف السيارات للانتقال. اتضح أن معظم تلك الاعتقالات كانت نتيجة بلاغات تقدم بها الأهل. وبلغت نسبة من تم اعتقالهن بسبب تلك السلوكيات ٦٠٪، أما الباقي فكان اعتقالهن لاقتراف نشاط إجرامي آخر. وفي مقابل ذلك تبين أن معظم الذكور (٩٠٪) قد جرى اعتقالهم لارتكاب أعمال إجرامية تختلف عن الأفعال السابقة. وتشير هذه النتائج إلى أن هناك تركيزا واضحا على السلوك الأخلاقي والجنسي للفتيات. وتبين فيما يتعلق بموقف المحاكم أن الفتيات أكثر احتمالا في الحصول على عقوبات أخف مقارنة بالشباب، كالغرامة مثلا، أما إذا كانت التهمة أخلاقية فالعقوبة عليهن أشد من الذكور.

والمشكلة التي تبرز في هذه الدراسات سواء تلك التي تقول بتحيز الأجهزة المطبقة للقانون ضد المرأة أو التي ترى عطفها على المرأة ومحاباتها، تبدو في اختلاف طرق البحث العلمية التي اتبعتها، ثم عدم التزام معظمها، إن لم نقل جميعها، بأن تضع في اعتبارها كافة العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار. وكما يشير Tellman & Landry (1981) فإنه حتى يمكن الوصول إلى نتائج أكثر دقة يجب الأخذ في الاعتبار عاملين أساسيين، هما نمط الجريمة، ثم السوابق الإجرامية لأفراد العينة، وفي ضوء هذه العوامل يمكن أن تتم المقارنة بين معاملة الجنسين أمام الأجهزة المطبقة للقانون، وترى Steffensmeier (1980: 347 — 48) أن مشكلة هذه الدراسات أنها لم تلجأ إلى استخدام "التحليل المتعدد العوامل" multivariate analysis لقرارات القضاء والتي تأخذ في الاعتبار عوامل هامة أخرى خلاف الجنس. كما لاحظت الكاتبة أن هذه الدراسات لا تهتم بمرتكبي الجرائم الأقل خطورة والتي تمثل أغلبية المذنبين. وأشارت كذلك إلى أن اهتمام هذه الدراسات انصب على مستويات معنية من التنظيم القضائي وخاصة المحاكم العليا بينما أغفلت القرارات التي تتخذها الشرطة ومحاكم الدرجة الأولى، وأن قيمة النتائج التي توصلت إليها تعتبر محدودة لأن هذه الدراسات لم تأخذ في اعتبارها بعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار كحالات وجود السوابق ومدى خطورة الجريمة. وحتى الدراسات التي وضعت في اعتبارها تلك العوامل نجدها تهمل عوامل هامة أخرى منها أنماط المشاركة في ارتكاب الجريمة. فهل كان دور المرأة مباشرا أم مساعدا، وهل هناك مثيرات ناجمة عن ظلم وإحباط. ثم هل كان هناك ترصد مع سبق الاصرار. وأخيرا فإن تلك الدراسات قد فشلت في التفسير الدقيق والفهم السليم لأنماط الجريمة، إذ يمكن أن ينضوي تحت جريمة السرقة العديد من السرقات الكبيرة والصغيرة، خاصة وأن مثل هذه العوامل ذات تأثير كبير على القضاة في اتخاذ قراراتهم، كما أن لها أهميتها الواضحة في تحليل هذه القرارات باعتبارها تتجه نحو التحيز. ولعل السبب

فيما يطلق عليه تساهل مع المرأة يعود إلى ارتكابها جرائم أقل خطورة ضمن المسميات العامة المدروسة أو اقتصر دورها على المساعدة، أو أنها لم تقترف جريمتها مع سبق الاصرار، أو انها تعرضت للايذاء البدني فترة من حياتها جعلها تشعر بالإحباط فأوقعها تحت عوامل الإثارة.

وترى Steffensmeier (1980: 349 — 353) أن هذه الدراسات أظهرت أن المرأة، بعكس الرجل، تلقي معاملة خاصة من قبل الأجهزة المطبقة للقانون. إلا أنه ليست هناك معاملة خاصة لنمط معين. وأبلغ صور هذه المعاملة تبدو في أن فرص إيداع المرأة في السجن أقل من الرجل. وتعتقد أن سبب تلك المعاملة يعود إلى خمسة عوامل هي: Practicality بمعنى انه ليس من التدابير العملية وضع الأم في السجن لما سوف يسببه ذلك من تفكك العائلة. ولما كان معظم النساء من الأمهات فكان من الضروري البحث عن بدائل أخرى غير السجن. ثم chivalry وتعني التصرفات التي تتسم بالشهامة والحماية في معاملة النساء، ثم naivete وتعني المواقف الساذجة التي تصور المرأة على أنها أقل قدرة من الرجل على ارتكاب الجريمة، ويرجع ذلك إلى النظرة الاجتماعية للمرأة بوصفها مخلوقاً ضعيفاً، ثم توقعاتنا المختلفة حول تكيف المرأة والرجل. ثم Perceived Permance of behavior وتعني التوقعات الاجتماعية المختلفة لتكيف الرجل والمرأة، والاعتقاد بأنه ليس من المتوقع أو المتعذر أو المستحيل أن تقدم المرأة على ارتكاب سلوك إجرامي، بينما ينظر الرجل بصورة عكسية. مما يقود إلى الاعتقاد بأن المرأة المخالفة للقانون يمكن إعادتها إلى الطريق القويم أكثر من الرجل. والسبب الأخير هو Perception of dangerous-ness وتقصد به النظرة المحفوفة بالرعب المرتبطة بشدة خطورة الرجل المخالف للقانون. وإلى جانب هذه العوامل الخمسة تضيف عوامل أخرى ثانوية تشمل عوامل فلسفية وتنظيمية واقتصادية قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات متحيزة بين الجنسين من جانب أجهزة العدالة الجنائية.

ويعتقد البعض من أمثال Laura Crites أن المعاملة الخاصة التي تلقاها المرأة سوف تتغير في المستقبل، وأوردت ثلاثة أسباب لذلك التغير. فهي ترى أولا، أن مواقف القضاء التي تنظر إلى المرأة باعتبارها الجنس الضعيف سوف تتغير من إصرار المرأة على المطالبة بالمساواه وليس الحماية، كما أن زيادة مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل سوف تغير النظرة إليها من مخلوق ضعيف سلبي إلى احترام المرأة كعنصر مساو للرجل. ثانيا، سوف تؤدي زيادة نشاط المرأة الإجرامي ونوعية ذلك النشاط إلى تحول النظرة التقليدية للمرأة وتبدأ النظرة إلى انتهاك المرأة للقانون باعتبارها مشكلة اجتماعية حقيقية. ثالثا، سوف تكون من نتائج زيادة عدد القضاة من النساء تغير موقف المحاباة ولن ينظرن إلى المرأة على أنها المخلوق الضعيف وسوف تصدر أحكامهن في ضوء الحقائق والنتائج المترتبة على الجريمة بصرف النظر عن جنس المتهم. إلا أن Settensmeier (1980: 353 —

(355ترى أن الادعاء بوجود معاملة متميزة للمرأة من جانب القضاء أمر مبالغ فيه، وأن تلك المعاملة لا يمكن أن تكون عاملا هاما في تفسير الأحكام القضائية الصادرة ضد أي من الجنسين، ولذلك فإن تغير تلك المواقف لن يغير من تلك الفوارق شيئا. وهي لا تتفق كذلك مع الرأي القائل بأن هناك زيادة في نسبة ونمط جرائم النساء وتعتقد أنها لم تتغير بدرجة لافتة . أما عن زيادة أعداد النساء في سلك القضاء فترى أن ذلك مجرد افتراض ومن المتوقع أن تكون النساء مثل الرجال يلتزمن بالموضوعية في أحكامهن وتعتقد أن مظاهر التحيز في إصدار الأحكام قد تكون خفت عن ذي قبل، وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن ذلك لا يرجع إلى الأسباب التي يشير إليها البعض بل إلى آثار حركة الحقوق المدنية ومنها حركة تحرير المرأة، ثم قرارات المحكمة العليا في تأييد تلك الحركة، إضافة الى اهتمام الرأي العام بتلك التحيزات. وهناك عوامل أخرى ترتبط بتحسن المستوى المهني، ورسوخ البيروقراطية وما نشأ عنها من اتخاذ معايير متعارف عليها في إصدار القرارات، ثم الإقلال من أهمية مركز العميل كمعيار للحكم.

المرأة والسجون:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المرأة والسجن بدرجة كبيرة وتنوعت حتى شملت كثيرا من جوانبه المختلفة (انظر مثلا: Gallambardo⅞ 1974; Smith, 1962; Burkhart, 1973; Heffernan, 1972; Ward & Kassebaum, 1965) تشير Fabian (1979: 5—7) إلى أن أول سجن للنساء في الولايات المتحدة أنشيء في ولاية انديانا عام ١٨٧٣، وحتى عام ١٩٧٠ كانت تنتشر سجون النساء في ثمان وعشرين ولاية فقط، أما الولايات الأخرى فكان البعض منها لا توجد به سجون مستقلة للنساء بل كانت جزءا من سجون الرجال كما هو الحال في بعض الدول الأخرى. أو كان يجري نقل السجينات إلى سجون النساء خارج الولاية التي لا يوجد بها مثل هذا النوع من المؤسسات العقابية. وتتميز سجون النساء في الولايات المتحدة بأنها أقيمت على نظم حديثة نسبيا وتنتشر فيها مجموعات المباني في وحدات صغيرة مستقلة على شكل الأكواخ Cottage، ويوجد معظمها في المناطق الريفية، بينما تتميز سجون الرجال بالمباني القديمة وتجعلها أسوارها العالية أقرب شبها بالقلاع. وتشرف النساء على السجينات، ويضم كل كوخ من هذه الأكواخ نحو ثلاثين سجينة، وتذكر Velimesis (1975: 94) أن معظم السجينات من الفقراء وأكثر من نصف النزيلات من الأقليات، وقد تعرضن جميعا لإهمال الوالدين، وعدم استمرار الحياة العائلية، ويحملن عادة نظرة متدنية لأنفسهن. وكان نحو ثلثي النزيلات من الأمهات وأكثر من نصفهن أقل من سن الثلاثين، ونحو ٥٤٪ منهن تركن الدراسة قبل الالتحاق بالمرحلة الثانوية، ويقوم معظمهن بأعمال قليلة الدخل، وذات

بريق اجتماعي منخفض. وتشكل السجينات نسبة قليلة مقارنة بالرجال، فقد بلغت نسبتهن في الولايات المتحدة ٢,٣٪ في عام ١٩٧٧ (Fabian, 1979: 8) وفي انكلترا تصل نسبتهن ٢٩ـ١ مقارنة بالرجال عام ١٩٧٨ (Mawby, 1982) ، وكانت معظم السجينات كما سبقت الإشارة من مرتكبي جرائم الملكية أو الجرائم الأخلاقية كالدعارة، أما فيما يتعلق بالأحداث فكان معظمهن من مرتكبي ما يسمى Status Offenses.

ونظرا لما أحيط به موضوع المرأة والجريمة فيما قبل السبعينات من عدم اهتمام، فقد أطلق البعض (Price, 1977) , (Simon, 1975) على المرأة "المذنب المنسي" The Forgotten Offender وذلك في محاولة لجذب انتباه المهتمين بدراسة الجريمة على الصعيدين الإداري والأكاديمي، وتعتقد Simon (1975: 69) ان الانصراف عن هذا الموضوع يعود أولا إلى قلة عدد السجينات، وثانيا أن هؤلاء المذنبات لم يحاولن جذب الانتباه بإثارة الشغب وأعمال العنف كما حدث في سجون الرجال خلال الستينات ومطلع السبعينات وثمة سبب ثالث لعدم الاهتمام بجرائم النساء يبدو في أن المرأة لا ترتكب ذلك النوع من الجرائم التي تثير المجتمع كما يحدث بالنسبة للجرائم التي يرتكبها الرجال فهي من ناحية لا تنتمي إلى تنظميات إجرامية، أو ترتكب جرائم تسبب خسائر بالغة في الأرواح أو الممتلكات من ناحية أخرى. ولكن تختلف Adler (1975: 179 — 185)مع هذا التبرير وتفنده بقولها إن المرأة السجينة مارست، كالرجل، أعمال الشغب وما نشأ عنه من تدمير وتخريب لمباني السجون والأعتداء على المسئولين، كما كان هناك من أضرب منهن عن الطعام أو حاول الهروب، وحتى الجماعات التي لم تشترك في أعمال العنف تغيرت نظرتهن ومواقفهن السابقة، وساد هذا التغير كافة المؤسسات العقابية في جميع المستويات، وهكذا ظهر توجه نحو زيادة أعمال العنف والتمرد بين النساء السجينات. والجدير بالملاحظة أن هؤلاء السجينات يختلفن عن أسلافهن ممن أدخلن السجن لجرائم جنسية. فهناك بينهن من ارتكب جرائم خطيرة. وترى الباحثة أن هذا العنف النسائي الذي حدث في بعض السجون الأمريكية قد أذهل كثيرا من المراقبين كما أثار اهتمام الصحافة والرأي العام.

والواقع أن الاهتمام بالمرأة السجينة جاء نتيجة الاهتمام بقضية المرأة بوجه عام، وجرائم المرأة بوجه خاص، كما أن المرأة السجينة لم تتخذ موقفا سلبيا وفقا لم تقول به Sinom ولم تلجأ إلى الأساليب الثورية كما أشارت Adler. لقد جرت أعمال عنف وشغب في عدد محدود من سجون النساء إلا أنها كانت تحركات أقل عنفا وإثارة بالمقارنة بما حدث في سجون الرجال التي جرت في Attica عام ١٩٧١ ولقد كان للأحداث والتحولات الاجتماعية التي ظهرت في الولايات المتحدة في الستينات والسبعينات، وخاصة حركة الحقوق المدنية، انعكاساتها على مواقف السجينات كغيرهن من الفئات، فأخذن يطالبن ببعض المطالب والحقوق. وكانت مطالب السجينات واقتراحات المهتمين

بأوضاع المرأة السجينة تدور حول حالة سجون النساء وبرامج التدريب وغيرها من الأمور.

وترى Simon (1975: 78) أن سجون النساء أكثر جمالا وأفضل من سجون الرجال فهي تقع في مناطق ريفية ولا تحوطها الأسلاك المكهربة أو الأسوار العالية وأبراج المراقبة. وتجد أن السجينات يتمتعن بحرية الحركة أكثر من الرجال ويرتدين ما يحلو لهن من ثياب، ويقمن في غرف خاصة ويمكنهن تغيير الأغطية والستائر. ويرى البعض مثل Glick & Nets أن هذه المؤسسات أقرب شبها بالمباني الجامعية من السجون، ولكن تختلف نظرة Baunach (1977: 16) فتشير إلى أن تلك السجون لا تعكس الواقع النفسي الذي تعيشه السجينات، وترى أن حرية اختيار النشاط الذي ترغب فيه المرأة لا تتوفر في السجن، بل تتحكم اللوائح والأوامر الإدارية في توجيه حياة السجينة، والملاحظ أن الاتصالات الشخصية محظورة للحد من تطور علاقات جنسية مثلية، ولأسباب أمنية تفتح الطرود والرسائل التي ترد للسجينات للاطلاع على محتوياتها. وترى أن هذا المحيط يولد الإحباط، والتوتر والقلق، واللامبالاة والاكتئاب. أما Fabian (1979: 17 — 19) فتعتقد بأن هناك مشكلتين ترتبطان بهذا الموضوع، الأولى هي وجود السجون في أماكن نائية عن عائلات السجينات، والثانية تتصل بعدم التجانس بين السجينات. فالنظام المتبع في سجون الرجال يقوم على قاعدة تصنيف السجناء حسب السن، والجريمة المقترفة، ومدة العقوبة، ولكن مثل هذا النظام لا وجود له في سجون النساء ربما نتيجة قلة عدد السجينات. هاتان المشكلتان تبدو آثارهما في انقطاع السجينات عن أسرهن ومحبيهن إلى جانب تعذر تقديم برامج تدريب مناسبة.

ومن الدراسة التي قام بها Glick & Nets وأخرى قام بها Ward & Kassebaum توصلت Baunach إلى أنه في اعتقاد السجينات أن أصعب المواقف التي تواجه المرأة وليس الرجل، في التكيف لحياة السجن، هي غياب البيت والعائلة وخاصة فقد الأطفال الصغار، ومعظم السجينات أمهات ولديهن أطفال صغار. هذا الشعور بالوحدة والعزلة يدفع بعض السجينات الى تنمية علاقات مع زميلاتهن من السجينات وقد تتطور أحيانا إلى اقامة علاقات جنسية مثلية. (حول العلاقات الجنسية والتنظيمات الاجتماعية في سجون النساء، انظر مثلا -ward, Kassebaum, 1964; Burkhart, 1973; Giallombar-do, 1966) والواقع أن المرأة عندما تحاول إقامة علاقات اجتماعية داخل السجن كبديل لعلاقاتها في العالم الخارجي لا يمكن أن تعوض خسارتها العاطفية التي تنبعث عن علاقاتها الحميمة مع أطفالها، وانشغالها بمصيرالأبناء ومن يتولى أمور تربيتهم فإن لم يتوفر الأب الصالح أو الأقارب فسوف يلحقون بعائلة بديلة أو يسلمون لمن يرغب في تبنيهم، مما يؤدي إلى تفكك هذه العائلات وانهيار العلاقات بين افرادها، ولعل الموقف يكون أشد إيلاما على

المرأة الحامل التي تلد داخل السجن، فلن تمضي فترة طويلة على الوضع حتى يسحب منها الطفل لتسليمه إلى عائلة بديلة أو إيداعه في إحدى مؤسسات التبني مما يسبب ضغوطا نفسية لا حدود لها لهؤلاء النسوة .(Baunach, 1977: 16 — 17)

والأمر العسير حقا، إلى جانب ما تمر به الأم السجينة من محن، يبدو في الآثار النفسية التي تلحقها ظروف السجن بالأبناء. ويشير البعض إلى إن مصالح هؤلاء الأبناء لم تؤخذ بالحسبان باعتبارهم صغاراً ولا يوجد من يدافع عن قضيتهم وحتى لو أتيح للبعض زيارة أمهاتهم فلن يتجاوز اللقاء ساعات قليلة خلال الأسبوع. ويشاهد الزائرون أمهاتهم من خلال حاجز زجاجي ويحدثونهن عن طريق أجهزة صوتية، الأمر الذي يثير مزيدا من المشاكل العاطفية خلال فترة السجن وبعدها (Fabian, 1979: 23 — 24) والمرأة السجينة كما يشير Ward & Kassebaum لا تتعرض فقط لما يعانيه الرجل السجين من سلب الحرية، والأمان والاستقلالية، والعلاقات مع الجنس الأخر، والمنافع والخدمات، بل تعاني كذلك الحرمان من دور الأمومة وتنتابها آلام شديدة لعزلها عن أبنائها .(Velmesis, 1975: 104) ومن ضروب المعاناة الأخرى التي تواجهها المرأة السجينة مشكلة برامج التدريب والتعليم في هذه السجون. وتشير Simon (1975: 79) إلى أن دائرة المرأة في قسم العمل .W.B.D.C قامت بدراسة كان من نتائجها أن ٨٥٪ من السجينات يطالبن بالمزيد من التدريب العملي، و٨٠٪ يطالبن بفرص تعليمية أفضل مما تقدمه تلك السجون. وتبين أنه من كل عشر سجينات يتوقع تسع منهن الحصول على عمل بعد خروجهن لإعالة أنفسهن وأطفالهن وأقارب أخرين. وقد أجريت دراسة مقارنة بين برامج التدريب في عدد كبير من سجون الرجال والنساء في الولايات المتحدة أسفرت عن توفر الفرص أمام الرجل السجين للاختيار من بين نحو خمسين برنامجاً تدريبياً، بينما تقتصر برامج تدريب المرأة على تصفيف الشعر والتجميل، وخدمات تقديم الطعام والطباعة وأعمال التمريض، وهكذا فإن الفرص المتاحة للمرأة في مجال التدريب أقل مما هو متوفر أمام الرجل .(Sonom, 1975: 82 — 83)

ويلحق عادة أكثرية السجناء كما تقول Burkhart بخدمة إدارة السجن للقيام بالأعمال الضرورية اليومية لاستمرار نظام العمل بالسجن، وكذلك ينطبق الوضع على السجينات مثلهن في ذلك كالسجناء تماما، فيقمن بقيادة سيارة القمامة، والتنظيف والطهي، وغسل الملابس، وتهذيب الحدائق وحمل الأغذية، وهناك من يقمن بأعمال النظافة والطهي في بيوت بعض الإداريين. والواقع أن السجينات يمثلن عمالة رخيصة لصناعة السجون والمؤسسات الأخرى. وفي بعض السجون على سبيل المثال، تقوم السجينات بخياطة الملابس لحساب السجون الفيديرالية، أو ثياب النوم لمستشفيات المحاربين القدماء إلى جانب خياطة الأعلام. ومن الواضح أن الأعمال التي تقوم بها

السجينات والتي تعد تدريبا، لن تؤهل السجينات فعلا لأي عمل خارج السجن. ومن ثم يبدو اختلاف واضح بين برامج تدريب الرجال والنساء، فتلك يمكن أن تؤهل الرجال لعمل يدر عليهم دخلا عند خروجهم من السجن (baunach: 1977 17).

والسبب الذي يكمن وراء هذا القصور في إعداد برامج تدريب جيدة تؤدي إلى تأهيل المرأة للعمل بعد خروجها من السجن كما ترى (Smart, 1976: 104 — 144) هي النظرة التقليدية للمرأة من أنها ليست المسئولة عن الإعالة كالرجل. علما بأن الاكثرية منهن يقمن بإعالة أنفسهن إضافة إلى بعض الأطفال والأقارب وهكذا نلاحظ أن فرص التدريب المتاحة أمام المرأة تنحصر في أعمال الخياطة والطهي وما يشبه ذلك من الخدمات المنزلية. وقد يفترض البعض أن المدة القصيرة نسبيا التي تمضيها المرأة داخل السجن لا تتطلب توفير برامج تدريبية طويلة المدى. ويتضح من واقع برامج تدريب النساء أنها لا تدعم المكانة التقليدية المنخفضة للمرأة والفتاة فحسب بل وتعكس بدرجة ما الاراء التي يشير إليها بعض علماء الإجرام من أن هؤلاء الجانحات يعتبرن شواذ بيولوجيا ونفسيا. ويبدو أن هناك اتجاها في الولايات المتحدة بين الإداريين لإعادة النظر في برامج تدريب المرأة بحيث يجري تدريبها على ما يؤهلها فعلا للعمل بعد خروجها من السجن. وهكذا بدأت أربعة سجون فيدرالية في تقديم برامج لتدريب المرأة في مجالات ميكانيكا السيارات والأدوات الصحية والكهرباء والنجارة، ولا جدال أن مثل هذا التدريب سوف يؤهلها للعمل في القطاع الخاص بعد انتهاء مدة عقوبتها. وتمثل هذه البرامج اول محاولة جادة في هذا السبيل، وربما تعقبها محاولات أخرى مماثلة على صعيد الولايات والإدارات المحلية (Fabian, (1979: 20)

ومن المسلم به أن التدريب العملي والتعليم داخل السجون ينعكس على سلوك السجناء عند إطلاق سراحهم، وتظهر هذه الآثار بوجه خاص على من يخرج من السجن بمقتضى إطلاق السراح المشروط قبل انتهاء مدة العقوبة. وقد تبين أن أكثر العائدين للسجن هم من مدمني المخدارت والكحول، ومرتكبي جرائم ملكية، مقارنة بمرتكبي الجرائم الشخصية. وقد قام Moseley & Grould (1975: 55) بإجراء دراسة لمقارنة من أطلق سراحهم بشروط قبل انتهاء العقوبة من الرجال والنساء. وقد تبين أن نسبة نجاح المطلق سراحهم من الجنسين في عدم مخالفة القوانين واحدة وقد افترض الباحثان ان احتمال استمرار المرأة في عدم مخالفة القوانين أكثر من الرجل. وتخضع اللجان التي تقوم بإطلاق السراح المشروط لبعض الاعتبارات منها نوع الجريمة المرتكبة، والسوابق الاجرامية إن وجدت، والسلوك داخل السجن، إلى جانب عوامل أخرى كالسن عند ارتكاب الجريمة. وتعاطي المخدرات والكحول. ويشير الكاتبان إلى أنه بمقارنة أفراد العينة تبين أن النساء، مقارنة بالرجال، أقل سوابق وأقل إدمانا على الكحول، وأكثر إدمانا على

المخدرات، وأكبر سنا عند دخول السجن. كما تبين أن أفراد العينة من النساء قضوا في السجن وقتا أقل قبل إطلاق سراحهن . والسبب في ذلك كما تقول Fabian (19798: 27) يعود إلى أن طبيعة الجرائم التي ارتكبتها النساء أقل خطورة من الجرائم التي ارتكبها الرجال، وليس بسبب يرجع إلى التحيز لصالح المرأة بل على العكس تعتقد بأن هناك تحيزا ضد المرأة، إذ تبين بأن ثلثي النساء اللاتي أعدن مرة اخرى إلى السجن كان بسبب مخالفة القواعد وليس نتيجة لارتكاب جريمة جديدة.

وقد اتضح من الدراسة التي قامت بها Simon (1975: 92) لمن أطلق سراحهم في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أنه لا توجد فروق في النجاح في عدم المخالفة بين الرجال والنساء ممن ليس لديهم سوابق في الجريمة، ولكن كان هناك فارق بين الجنسين من ذوي السوابق، ويعتبر الرجال من أرباب السوابق أفضل حظا مقارنة بأمثالهم من النساء. ويبدو كذلك أن الرجال يخضعون لمراجعة أكثر شدة من النساء عند عرض حالاتهم على مجالس إطلاق السراح المشروط فالرجل عليه إثبات أنه استجاب لعمليات الإصلاح، وأن بامكانه التكيف والعمل في المجتمع، أما المرأة فالنظرة إليها باعتبارها سوف تقوم بدورها التقليدي في المنزل. ومن جانب أخر هناك تفسير مغاير يقول بأنه يتوقع من المرأة عند خروجها من السجن قبل انتهاء مدة العقوبة أن تسلك بطريقة مقبولة وأن لا تخالف القواعد حتى لا تعاد إلى السجن مرة أخرى في حالة المخالفة. أما بالنسبة للرجال فإن تلك السلوكيات تنتهي بتوبيخ مرتكبها وليس إعادته إلى السجن، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة مخالفي إطلاق السراح من النساء. وتعتقد Fabian (1979: 27) أن نجاح المرأة في التكيف أو فشلها يعتمد على الإقامة مع عائلة، والحصول على عمل دائم. إلى جانب العوامل الأخرى ومنها نوع التدريب الذي تلقته المرأة في السجن، وكذلك نوع البرامج المتوفرة للمرأة بعد خروجها من السجن. ونخلص من ذلك إلى أنه رغم هذه العقبات فإن المرأة أقدر نسبيا على التكيف خارج السجن من الرجل، فيما عدا تلك الفئة من صاحبات السوابق أومن يتعاطين المخدرات.

وتشير simon (1975: 103) إلى أن وضع المرأة في السجون البريطانية لا يختلف كثيرا عن وضعها في الولايات المتحدة، باستثناء ما يلاحظ من أن السجينات أكثر ميلا لإثارة المشكلات كما أنهن يتعرضن لعقوبات أشد. وتقول إن التدريب بداخل السجن يقتصر على الطهي والتنظيف وغسل الملابس، الأمر الذي يجعل فرص العمل محدودة أمامهن عند إطلاق سراحهن. وترى Smart (1976: 144 — 145) أن بعض الإداريين من صانعي القرار ومن علماء الإجرام ينظرون إلى جريمة المرأة على أنها سلوك عقلاني وغير مسئول. وغالبا غير متعمد، أي انها فرد غير متكيف في مجتمع منظم ومتحد. ومن هذا المنظور تحول أحد السجون البريطانية إلى مستشفى للطب النفسي، حيث يعتبر السجين

أحد المرضى ويوجد الأطباء والممرضات إلى جانب السجانين، وتقدم برامج العلاج النفسي ولكن لن تكون هناك برامج للتدريب المهني ويقتصر التدريب على الأعمال المنزلية وحدها، وبذلك لن يختلف عن السجون النسائية البريطانية الأخرى.

أسباب السلوك الاجرامي للمرأة:

يشكل البحث في أسباب السلوك الإجرامي المحوري في اهتمامات علماء الإجرام منذ فترة طويلة. وقد اهتمت هذه الدراسات في البداية وتركزت حول العوامل البيولوجية، حيث ساد الاعتقاد بأن الإنسان باعتباره كائنا حيا فلابد وأن يخضع سلوكه كغيره من الكائنات الحية لقوانين علم الأحياء. فالاتجاهات البيولوجية منذ لومبروزو الذي اعتقد فيما اطلق عليه بالارتداد الوراثي. والقائلين بأثر اختلال افرازات الغدد أو زيادة الكروموسوم Y ونحو ذلك من العوامل البيولوجية كلها تدور في نطاق هذا التفسير. وهناك من يرى أن الإنسان مع كونه كائنا حيا إلا أنه رغم ذلك يعكس خصائص محيطه الثقافي الاجتماعي، وهكذا نبعت الاتجاهات الاجتماعية المختلفة التي اهتمت بالانتماء الطبقي للفرد، والصراع الثقافي، وتوفر الفرص التعليمية والاقتصادية، والاختلاط الثقافي، وأثر الوصم، وغيرها، تقع جميعها ضمن هذا التفسير. وما يسترعي النظر أن معظم النظريات التي ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين قد ركزت اهتمامها على جرائم الرجل، وإن كانت هناك فئة قليلة قد اهتمت بجريمة المرأة وعزت أسبابها إلى عوامل بيولوجية ونفسية. والملاحظ أنه منذ الستينات ونتيجة ارتفاع معدلات جرائم المرأة، بدأت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤخذ في الاعتبار لتفسير ذلك السلوك.

وتعتبر الدراسة التي قام بها Lombroso & Ferrero (1895) من الأعمال الرائدة في هذا المجال، رغم أنها فقدت قيمتها العلمية منذ وقت بعيد. وقد كانت نظرة لمبورزو إلى المجرمين الذكور وخاصة القتلة منهم باعتبارهم مجرمين بالولادة ولهم شكل معين يمكن تمييزه بأكثر من خمس صفات تمثل الانحطاط، وهذه الصفات تحدد الشخصية المجبولة على الإجرام، وأن هذه الشخصية وليدة الانحلال أو الارتداد الوراثي إلى الا جناس البدائية. وفي دارسته للمرأة وجد بعض القرائن التي تشير إلى بعض الخصائص الانحطاطية خاصة عند البغايا، غير أن أوصاف أغلبية أفراد العينة لم تكن مطابقة لنظريته في الارتداد الوراثي. وقد قام بتعليل ندرة جرائم المرأة بأسباب بيولوجية، إذ أن سيكولوجية الأنثى أكثر اعتمادا على تكوينها البيولوجي من الذكر، ولذلك ليس من المتوقع أن تنحرف كالذكر. واعتبر أن معظم النساء من المرجح أن يحملن صفات المجرم بالصدفة لا المجرم بالولادة، وقد تورطن في تلك الجرائم نتيجة تحريض بعض الرجال أو نتيجة رغبات جارفة لا تقاوم. أما القلة من النساء اللاتي يشبهن المجرم بالولادة فهن يتجاوزن الرجال من

أمثالهن في جميع الأوصاف بالإضافة الى ما يتمتعن به من مكر وخداع . والمرأة في نظره عندما تكون سيئة فسوف تكون أسوأ من الرجل بل هي مسخ . — (Reckless, 1961: 149 150).

وترى Smart (1976: 34) أن المرأة في ضوء هذا التفكير قد ادينت اجتماعيا ليس فقط لمخالفتها للقانون بل باعتبارها شاذة جنسيا وجسمانيا. إن ردود الأفعال الاجتماعية نحو المرأة التي ترتكب جرائم العنف مختلفة عن مثيلاتها نحو جرائم الرجل، وهذه الاستجابات تنظر إلى المرأة في شكل مسخ كريه. ولعل لمبروزو كان واضحا وصريحا في دعواه عندما أشار إلى أثر البيئة في السلوك ومع أن الذين جاءوا من بعده تأثروا بآرائه وتركت أعمالهم انطباعا يوحي بأهمية العوامل النفسية والاجتماعية إلا أن أهمية دور العوامل البيولوجية كان يمكن قراءتها بين ثنايا السطور.

ويرى Thomas (1907) على العكس من لمبروزو أنه ليس هناك فرد يميل إلى الجريمة، بل بمقدور المؤسسات الاجتماعية إصلاح سلوك الأفراد الذين يمكن أن يتجهوا للانحراف. ويرى أن التعريف الذاتي للحالة يقوم بدور أساس في سلوك الفرد. وهكذا فإن التعريف نفسه هو الذي يحتاج إلى تغير وليس الحالة ذاتها. ويشير إلى أن الرغبات الجنسية ليست الدافع وراء انحراف الفتيات بل يدفعهن الميل إلى الإثارة، وتجربة الجديد وجذب الانتباه والحصول على الحرية في المجتمع العريض. فالفتاة لا تسعى لإقامة علاقة جنسية لإشباع الرغبة الجنسية بل لتحقيق الرغبات الأخرى. ويقرر أن العامل الاقتصادي لا يلعب دورا بارزا في السلوك الإجرامي، فمثل هؤلاء الفتيات لا ينحرفن لأسباب اقتصادية بل لأسباب سيكولوجية (Klein, 1973: 15 — 16) وتنتقد Klein ذلك الموقف وتعتبره شديد الغرابة في زمان تنتشر فيه المجاعة والأمراض. وهو بهذا التفسير يقف في صف واحد مع كل من لمبروزو وفرويد وغيرهما. وترى Smart (1976 : 44) أن المرأة لم تتح لها فرصة مساوية للرجل للحصول على دخل يضمن لها شراء ما تحتاج إليه من أشياء، ثم إن المساومة الجنسية صفة عامة بين جميع النساء طالما يعتمدن في حياتهن اقتصاديا على الرجال.

ويحتل ما كتبه Pollak (1950) أهمية خاصة عندما تحدث عن ما أطلق عليه الجرائم الخفية للمرأة كتبرير للتفاوت بين معدلات جرائم الرجال والنساء. ويعتقد أن هناك ثلاثة أسباب تفسر انخفاض معدلات جرائم المرأة. والسبب الأول أنه قلما يتم إبلاغ الشرطة عن جرائم النساء. والثاني يعود الى صعوبة اكتشاف المخالفات من النساء. والثالث يبدو في تساهل الأجهزة المطبقة للقانون من شرطة وقضاء مع النساء المخالفات والتعامل معهن بصورة مختلفة عن الرجال. وقد توصل إلى هذه النتائج في ضوء نظرته للمرأة فهو يرى أن

المرأة هي المحرض بدلا من المرتكب للعمل الإجرامي وأن ارتكاب تلك الأفعال يصبح من نصيب الرجال. ويستخلص أيضا أن ضحايا جرائم النساء من الأزواج والأبناء والأحبة لا يقومون بإخطار الشرطة بما حدث. ويبدو تفسير العامل الثالث في المعاملة التي تعبر عن شهامة الرجال تجاه المرأة. ويعتقد أن الرجال قد خدعوا أنفسهم بما يسود بينهم من أن المرأة سهلة الانقياد وفي حاجة إلى الحماية ولذلك تخيلوا أن احتمال قيام المرأة بارتكاب الجريمة أمر بعيد. ولذا فهم يترددون في التبليغ عن النسوة المخالفات للقانون (Smart, 1979: 46 — 49).

ويبدو كما تشير Smart أن القول بأن المرأة هي المحرض أكثر من المركتب يستند إلى ما يتردد في الفلكلور أكثر من اعتماده على الواقع. أما بالنسبة لكون الضحايا من الأقارب أو المعارف فقد يكون محقا، خاصة فيما يتعلق بجرائم العنف وبالذات مع الأطفال. وترى Klein (1973: 23) ان افتراضه وجود مواقف تتسم بالشهامة من جانب العاملين بالأجهزة المطبقة للقانون تجاه المرأة لا أساس له في الواقع، لأن النساء اللاتي تقبض عليهن الشرطة لارتكاب المخالفات هن عادة من الفقراء والأقليات والمتطرفين السياسيين والاجتماعيين، وبالتالي فإن مثل هذه المعاملة الخاصة لا يمكن أن تشملهن، إذن فهي فكرة لا تنسحب إلا على سيدات المجتمع من الأثرياء البيض. وهؤلاء النسوة يندر أن تكون لهن صلات بتلك الأجهزة.

هؤلاء الكتاب الثلاثة إضافة إلى أخرين من امثال Daivs, Freud يمثلون الرعيل الأول ممن اهتموا بالسلوك المنحرف للمرأة. ومن الملاحظ أن الجيل الثاني من الكتاب والذي ظهر خلال الستينات، كان متأثرا بأفكار هؤلاء الرواد. وترى Konopka (1966) أن الدوافع وراء انحراف الفتيات يعود إلى عامل نفسي يتمثل في شعور المرأة بالوحدة والحاجة إلى الاعتماد على الآخرين. بينما تعتقد Smart (1976: 65) أن فكرة الحاجة إلى التدعيم أو الاعتماد عند الكاتبة، تشير إلى حاجة موروثة وليس عن حاجات فرضتها الثقافة. وترى أن Konopks لا تتعرض لطبيعة النظام الاجتماعي الذي جعل المرأة في وضع تابع ومعتمد على الآخرين، مما يفرض على المرأة بالضرورة التماس الدعم النفسي والمادي نتيجة فرصتها المحدودة لتحقيق الاعتماد الذاتي والاستقلالية وتثير Smart (1976: 62) اعتراضا منهجيا عندما أخذت (Konopka) فتيات المؤسسات باعتبارهن يمثلن كل الفتيات المخالفات للقانون، واستخلصت أن كل المنحرفات آتين من بيوت مفككة، إلى جانب عدم توفر رقابة الأهل وانخفاض متسوى التعليم. وتثير اعتراضا آخر حول تسليم الكاتبة وتقبل الوصم الرسمي بانحراف هؤلاء الفتيات في الوقت الذي تعلم فيه جيدا المعاملة المختلفة من قبل الأجهزة المطبقة للقانون لكل من الجنسين. فالسلوك

المنحرف الذي تقترفه الفتيات، وخاصة اذا كان جنسيا، سوف ينظر إليه باعتباره أكثر من عمل مماثل يقوم به الفتى وينتهي عادة بالوصم الرسمي.

ومن بين الدراسات التي أخذت بتقاليد المدرسة البيولوجية تلك الدراسة التي قام بها Cowie & Slater (1968) فنلاحظ أنهما يؤكدان أن الفوارق البيولوجية بين الرجال والنساء تمثل السبب الأساسي في الاختلاف بين طبيعة ومعدلات جرائم الجنسين. ولذلك يعتقدان أن الفتيات ينحرفن بسبب الشذوذ البيولوجي، مثل اعتلال الصحة وخلل الجهاز العصبي المركزي وانخفاض الذكاء إلى جانب سمات شاذة أقل مثل الكسل وزيادة الوزن، والفظاظة والسماجة. فإذا توفرت كل هذه الصفات أو بعضها أو إحداها مع عوامل بيئية ضاغطة فسوف تؤدي إلى انحراف أولئك الفتيات. ولما كانت العوامل الاجتماعية أقل أثرا على الفتيات مقارنة بالفتيان، فإن العوامل البيولوجية تلعب الدور الأكبر في انحراف الفتيات. ويفسر عدم اشتراك المرأة في جرائم العنف والاختلاس والسلب بنظام الصبغيات والهرمونات وتأثيره في جسم المرأة .(Smart, 1976: 55 — 56) أما Smart فترى بأن عدم اشتراك المرأة في ذلك النوع من الجرائم يرجع إلى توفر الفرص غير المشروعة. وشدة الضبط الاجتماعي إزاء المرأة، وليس بسبب تلك العوامل البيولوجية. وتعتقد أن تلك الصفات الشاذة التي يتردد ذكرها تسود بين بعض الفئات الاجتماعية وخاصة الفقراء نتيجة طبيعة الغذاء وعدم توفر العناية الصحية.

والمشكلة الواضحة في تلك الدراسة هي قبول أصحابها للتعريف القانوني والثقافي للسلوك. ثم معالجتهم لمشكلة انحراف الفتيات في عزلة عن كافة المؤسسات الاجتماعية باستثناء العائلة مما أدى إلى تشويه تلك الظاهرة واستبعاد بعض الأجهزة التي ساهمت في خلق الانحراف كالشرطة والمحاكم والمشتغلين في مجال الخدمة الاجتماعية (Smart, 1979: 55 — 59).

وخلال عقد السبعينات أخذ الاتجاه نحو تفسير جريمة المرأة ينأى عن العوامل البيولوجية ويأخذ بالبحث عن اسباب اجتماعية فنلاحظ أن Hoffman — Busta-mante (1973) يشير إلى أهمية أساليب التنشئة الاجتماعية واختلافها بين البنين والبنات مما ينعكس بدوره على السلوك. فالأولاد يمنحون حرية أكبر ويشجعون على الطموح، وعلى العدوان. ولذلك من المتوقع أن لا تلجأ المرأة إلى استخدام العنف لعدم اكتساب الاستعداد أو الخبرة. ومن ثم فهي لا ترتكب جرائم العنف أو السلب المسلح. وحتى لو اشتركت في جرائم عنف فهي تلجأ إلى أساليب تعكس تنشئتها ودورها الجنسي. فاذا قتلت فهي تقتل الزوج أو الحبيب فسلاحها السكين التي اعتادت على استخدامها. أما في جرائم السلب والسرقات فتقوم المرأة بدور مساعد للرجل (Smart, 1976: 66 — 67). ويعتقد

Reckless (1961: 155) أن القول بفهم جرائم المرأة من خلال دورها الاجتماعي يؤكد ما يذهب اليه Pollak من أن انحراف المرأة متستر وراء إدراكنا لادوار المرأة. وهكذا نجد الخداع والتحريض يعبران عن القيام بدور تقليدي. وتعتقد Smart, (1976: 69) أن دراسة جرائم المرأة من خلال تحليل الأدوار الجنسية لا تقدم لنا منظورا شموليا لتلك الظاهرة. ولذلك فهناك مشكلتان، تتعلق الأولى بعدم القدرة على مناقشة الأدوار الجنسية ضمن تفسير شمولي للأصل الاجتماعي لتلك الأدوار. وليست هناك محاولة لرصد تطور تقسيم العمل بين الجنسين أو تفسير المركز الاجتماعي المنخفض للمرأة من منظور تاريخي واقتصادي وثقافي. والمشكلة الثانية ترتبط بفشل تلك النظرية في مناقشة النظرية على أسباب عدم ارتكاب المرأة للجريمة وتركت للنظريات الأخرى الإجابة عن أسباب قيام المرأة بارتكاب الجريمة. وهكذا كان تفسير ذلك السلوك نتيجة اضطراب التنشئة الاجتماعية أو فشلها أو بسبب احباطات تعوق القيام بتوقعات الدور. ومن هنا نجد أن هذه النظرية تنقصها النظرة الشمولية لتفسير جريمة المرأة.

وانطلاقا من هذه النظرية هناك افتراض يقول بأنه لما كان دور المرأة قد أخذ في التغير فقد أصبحت أكثر تعرضا للتوتر وبالتالي التورط في مخالفة القانون. ومنذ السبعينات يسود اتفاق بين قطاع واسع من علماء الإجرام يقرر وجود علاقة سببية بين حركة تحرير المرأة وزيادة معدلات الجريمة. فترى Simon (1975: 1) أنه من بين النتائج التي سوف تترتب علي حركة تحرير المرأة تورط أعداد أكبر من النساء في اتخاذ الجريمة مهنة، وسيصاحب ذلك تغير أنماط الجرائم التي ترتكبها والأدوار التي تقوم بها في زمرة الجماعات الإجرامية. وتشير Adler (1975: 95) إلى أن حركة تحرير المرأة قد أدت الى زيادة معدلات جرائم المرأة، كما دفعت بأعداد أكبر من الفتيات إلى ممارسة شرب الخمر، واقتراف السرقات، والشجار، والانضمام إلى عصابات. وترى أن تلك السلوكيات تساير طبيعة الادوار الرجالية. وتذهب الكاتبة إلى أبعد من ذلك حيث تستلخص أنه كلما ضاقت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين كلما ازدادت نسبة جرائم المرأة بصورة مطردة. فإلى جانب زيادة نسبة هذه الجرائم في الولايات المتحدة تشير إلى زيادتها أيضا في أوروبا الغربية ونيوزيلاندة نتيجة المساواة مع الرجال. بل وحتى في الهند بدأت النسب تتقارب بين معدلات المجرمين من الرجال والنساء. Adler (1975: 17) وتشير Smart (1976: 71 — 75) إلى أن هذه المقولة تستند إلى افتراضين: أولهما بأن الجرائم التي ترتكبها المرأة ذات طبيعة "رجالية" وجرائم العنف بشكل خاص. والثاني أن حركة المرأة تحرير تمثل محاولة لمنافسة الرجل. إلا أنها ترى أنه من الصعب أن نجد مؤيدين لحركة تحرير المرأة بين من وقعوا في قبضة الشرطة لأنهم من الفقراء والأقليات والحركة ليس لها اتباع بين هذه الفئات. ومما يلفت نظر الباحثة أن الدراسات الخاصة بجريمة الرجل قطعت شوطا كبيرا نحو الشمولية والتعقيد، أما

النظرة إلى جريمة المرأة فلا تزال ضيقة ونرجعها الى سبب بسيط وحيد، وبسبب فشل النظريات البيولوجية اتجه البعض للبحث عن أسباب أخرى ليجده في حركة تحرير المرأة. ويشير (Weis (1976: 24 — 25 إلى أن الاحصاءات الرسمية والبحوث الميدانية تبين أن المرأة المجرمة الحديثة ليست حقيقة ميدانية، وأن الافتراض بوجود علاقة بين حركة تحرير المرأة والجريمة تصور باطل. ويعتقد أن الزيادة في معدلات جرائم الملكية نشأت عن الركود الاقتصادي والبطالة خاصة بين النساء، وقد يعزى إلى تغير الظروف المادية للاستهلاك خلال العقدين الماضيين. ويشير James & Thornton (1980: 243) إلى أن زيادة الفرص وضعف الضبط الاجتماعي يحتمل ان يكونا أدتا الى زيادة جرائم المرأة، إلا أن الأدلة تشير الى أن معدلات الجريمة بين المتحررات من النساء يماثل أو أقل من جرائم النساء التقليديات. وترى Velimesis (1975: 107 — 108) أن طبيعة المجتمع الامريكي قد ولدت التوتر والضغوط للفقراء والاقليات مما دفع البعض منهم وبينهن النساء، إلى العنف ومخالفة القانون. وليست هناك قرائن تشير إلى أن تغير مكانة المرأة، أو تعدد الأدوار التي تمارسها قد دفع المرأة إلى الجريمة. كما أن النساء الأكثر تأثرا بهذه التغيرات هن نساء الطبقة الوسطى. أما السجينات فهن من طبقة الفقراء وهن أبعد ما يكون عن حركة تحرير المرأة.

خاتمة:

انصب اهتمام علماء الإجرام في الماضي على دراسة الرجال المخالفين للقانون وجرائمهم. إلا أنه منذ عقد من الزمان اتجه البعض نحو الاهتمام بجرائم المرأة. وقد كانت محصلة هذه الدراسات ما قمنا باستعراض بعضه آنفا. ولكن لاتزال الحاجة قائمة لإجراء المزيد من الدراسة للتعرف على أنماط السلوك الإجرامي للمرأة، والتغير الذي طرأ عليه وما سوف يطرأ مستقبلا. وهناك حاجة ماسة إلى مقارنة سلوك المرأة المخالفة للقانون في المجتمعات الغربية وسلوكها في المجتمعات الأخرى. وعلى سبيل المثال، هل أنماط الجرائم التقليدية للمرأة في المجتمعات الغربية كالسرقة من المخازن وجرائم الجنس تمثل النمط السائد في مجتمعات العالم الثالث ومجتمعات الدول الاشتراكية، أم أن هناك أنماطا مختلفة؟ وماهي ممارسة المرأة لانماط جديدة مثل جرائم العنف في تلك المجتمعات؟ إن هناك حاجة لمزيد من الدراسات حول مواقف ومعاملة الأجهزة المطبقة للقانون من شرطة ومحاكم وسجون تجاه المرأة المخالفة سواء في المجتمعات الغربية أو غيرها.

ولا يتطرق إلى الأذهان أن يكون القول بالحاجة لمزيد من الدراسات حول ذلك الموضوع يقصد به دعوة لعزل دراسة جرائم الرجل عن جرائم المرأة. وليست هي دعوة لإنشاء تخصص فرعي جديد، بل هي دعوة لإلقاء الضوء على جانب ظل مجهولا لفترة

طويلة في الغرب، ولايزال مجهولا في المجتمعات الأخرى، كالمجتمع العربي. إن نتاج السنوات العشر الماضية يدعو للارتياح، وإن كان هناك بعض القلق. فالملاحظ أن أغلبية المهتمين بدراسة تلك الظاهرة خلال تلك الفترة هم من النساء، ومن ثم المتوقع أن تقل أهمية تلك الدراسات مستقبلا نظرا لعدم اهتمام غالبية علماء الإجرام الرجال. وهؤلاء كما نعلم يمثلون الأسماء البارزة والقادرة على الحصول على المنح المالية اللازمة للبحوث والدراسات إلا أن هذه الملاحظة لن تقلل من قيمة الإسهامات التي شارك بها بعض المهتمين من الرجال، ونأمل أن يستمر هذا الاهتمام ويزداد ويعطي الموضوع العناية الكافية في إطار نظرة أكثر شمولية لمعالجة تلك الظاهرة الإنسانية.

FOOTENOTES:

1(Adler, F. 1975 Sisters in Crime. New York: Mc-Graw-Hill book Company.

2) Baab, G. W. & W.R. Furguson, Jr. 1967. "texas sentencing practices: A Statistical Study" Texas Law Review, Vol. 45: pp 471-503.

3) Baunach, P. 1977. "Women Offenders: A Commemtary Current Conceptions on Women in Crime". Quarterly Journal of Corrections, Vol. 1. No. 4, Special Issue: pp. 14-18.

4) Bernstein, 1979. "Defendant's Sex & Criminal Court Decisions". pp. 329 - 354 in R. Alvarez et al (eds.) Discrimination in Organization. San Francisco: Jossey-Bass.

5) Burkhart, K. 1973. Women in Prison. New York: Doubleday.

6) Cavan, R. 1962. Criminology, (Third edition) New York: Crowell.

7) Cowie, J. 1968. Delinquency in Girls. London: Heinemann.

8) Datesman. S., F. Scarpitti & R. Stephenson 1975. "Female delinquency: An application of Seif & Opportunity theories". Journal of Research in Crime & delinquency, Vol. 12: pp 107-123.

9) Epperson, L. et. al. 1982. "Women Incarcerated in 1960, 1970 & 1980 implications of demographic, educational & personality characteristics for earlier research". Criminal Justice & behavior, Vol. 9, No. 3: pp. 352-363.

10) Fabian. S. 1979. "Toward the Best Interests of Women Prisoners: Is the System Working?". New England Journal on Prison Law. Vol. 6, No. 1: pp. 1-60.

11) Giallombardo, R. 1974. The Social World of Imprisoned Girls. New York: Wiley.

12) 1966 Society of Women: A Study of Woman's Prison. New York: Wiley.

13) Hefferman, E. 1972. Making it in Prison. New York: Wiley.

14) Hiller, A. & L. Hancock 1981. "The processing of Juveniles in Victoria", pp. 92-126 in S. Mukherjee & J. Scutt (eds.) Women & Crime. Sydney: Australian Institute of Criminology.

15) Hoffman - Bustamante, D. 1973. "The nature of female Criminality". Issues in Criminology, Vol. 8. No. 2.

16) James. J. & W. Thornton 1980. "Women's Liberation & the Female delinquent". Journal of Research in Crime & Delinquency: pp. 230-244.

17) James. J. et. al. 1979. "The relationship between Female Criminality & drug use". International Journal of Addict, Vol. 14, No. 2: pp. 215-229.

18) Klein. D. 1973. "The etiology of female crime. A review of the literature". Issues in Criminology, Vol. 8, No. 2: pp. 3-30.

19) Konopka. G. 1966. The Adolescent Girl in Conflict. New Jersey, Prentice-Hall.

20) Lombroso, C & W. Ferrero, 1985 The Female Offender. London: Fisher Unwin.

21) Mawby, I. 1982. "Women in Prison: A British study". Crime & Delinquency, Vol. 28, No. 1: 24-39.

2) Moseley, W. & M. Gerould 1975. "Sex & Parole: A comparison of Male and Female Parolees". Journal of Criminal Justice, Vol 3, pp. 47-58.

23) Mukherjee, S. & W. Fitzgerald 1981 "The myth of Rising Female Crime". pp. 127 - 166, In S. Mukherjee & J. Scutt (ed.) Women & Sydney: Australian Institute of Criminology.

24) Naffin. N. 1981 "Theorizing about female crime". pp. 70-91. In S. Mukherjee & J. Scutt (eds.) Woman & Crime. Sydney: Australian Institute of Criminology.

25) Nagel. S & J. Weizman 1971 "Women as Ititigants". Restings Law Journal, Vol. 23 (Nov.) pp. 117-198.

26) Noblit, W. & J. Burcart 1976. "Women & Crime: 1960-1970". Social Science Quarterly, Vol. 56. No. 4: pp. 650-657.

27) Norland. A. & N. Shover 1977. "Gender Roles & Female Criminality". Criminology, Vol. 15 No. 1: pp. 87-107.

28) Pollack, O. 1950. The Criminality of Women. Philadelphia: The University of Pennsylvania Press.

29) Pope, C. 1976 "The influence of Social & Legal Factors on Sentence Dispositions: A preliminary Analysis of Offender - Based Transaction Statistics". Journal of Criminal Justice: pp. 203 - 221.

30) Price, R. 1977. "The Forgotten Female Offender". Crime & Delinquency. Vol. 23, No. 2: pp. 101-108.

31) Rans. L. 1978. Women's Crime. Federal Probation. Vol. 42, No. 1: pp. 45-49.

32) Reckless, W. 1961 The Crime Problem. (Third edition) New York: Appleton - Century - Crofts.

33) Rosenblatt, E. & C. Greenland 1974 "Female Crime of Violence". Canadian Journal of Criminology & Corrections, Vol. 16, No. 2: pp. 173-180.

34) Sandhu, H. et al 1977. Juvenile Delinquency: Causes, Control & Prevention. New York: McGraw-Hill.

35) Scott, J. 1974 "The use of discretion in determining the severity of punishment for incarcerated offenders". Journal of Criminal Law & Criminology, Vol. 65: pp. 214-224.

36) Simon, R. 1975. Women & Crime. Lexington, Mass: Lexington Books.

37) Smart. C. 1979. "The new female Criminal: Reality or Myth". British Journal of Criminology. Vol. 19, No. 1: pp 50-59.

38) 1976 Women, Crime & Criminology: A Feminist Critque. London: Routledge & Kegan Paul.

39) Steffensmeir, D. 1980. "Asssessing the Impact of the Women's movement on Sex-Based differences in the Handling of Adult Criminal Defendants". Crime & Delinquency, Vol. 26, No. 3: pp. 344-357.

40) 1978 "Crime & the Contemporary Woman: An Analysis of changing levels of Female property Crimes, 1960-75. Social Forces. Vol. 57: No. 2: pp 566-584.

41) R.Steffensmeir. 1980 "Trends in Female Delinquency". Criminology. Vol. 18, No. 1: pp 62-85.

42) Teilman. S & H. Landry 1981 "Gender bias in Juvenile Justice". Journal of research on Crime & Delinquency. Vol. 18, No. 1: pp. 47 - 80.

43) Thomas, W. I. 1907 Sex & Society. Boston: Little Brown.

44) Townes, H. et. al. 1981 "Criminal Involvement of Female Offenders". Criminology. Vol. 18, No. 4: pp. 471 - 480.

45) Velimesis, M. 1975 "The Female Offender". Crime & Delinquency Literature, Vol. 7, No. 1: pp. 94 - 112.

46) Ward. D. & G. Kassebaum 1965 Women's Prisons. Chicago: Aldine Publishing Co.

47) 1964 "Homosexuality: A mode of Adaptation in a prison for Women". Social Problems, Vol. 12, No. 2: pp. 159-177.

48) Weis, J. 1976. "Liberation & Crime & Social Justice, Vol. 6: pp. 17-27.

Women & Crime: New Trend in Criminology

Fahed T. Al-Thakeb

Traditionally there was a lack of interest in studying female offenders among criminologists. Nonetheless, various explanations have emerged since the seventies to explain the sudden increase in female crimes. Some researchers attribute these changes to the changing sex roles & the women's movement. Others expressed different explanations for the rise in female crimes.

This paper reviews the empirical research on Women & Crime. The discussion focuses on the following issues.

(1) Rate & trends in female crimes.
(2) Women offenders & the criminal Justice system.
(3) Women & Prisons.
(4) The etiology of female criminal tendencies.